الفصل الأوَّل: الإطار العام للدِّراسة

1.1 المقدمة

لم تعد الشركة مؤسسة إنتاجية تنتهي تحولاتها مع انتهاء مرحلة التأسيس فتستمر في إنتاج المنتجات نفسها، والسلع والخدمات نفسها، فالشركات اليوم تواجه متغيرات مستقبلية دائمة تهدد استثماراتها وتجعلها ملزمة بتدارس مسارات هذه المتغيرات، وتخطط لها حسب أهداف هذه المؤسسة فتحمي استثماراتها. وهذا وضع ضروري لعملية التنبؤ للمستقبل، ونظم الإدارة بالأهداف، وعملية التخطيط طويل الأجل، وأهمها وضع مفهوم التخطيط الإستراتيجي الذي يخطط لإستراتيجيَّة توضع في التنفيذ وتضمن الرقابة عليها بإعادة صياغتها حسب المتغيرات.

إن التحدي الأساسي الذي يواجه المؤسسات الاقتصادية من الوطن العربي عموماً هو التحدي الإداريّ. فالإدارة لم تعد عملية تقليدية محدودة الأساليب تتسم بالثبات والتقولب والأهداف المحددة العامة، والأنظمة الإداريّة التي توصف لمرة واحدة، فالإدارة اليوم تتسم بالمرونة والديناميكية، والتطور الدائم وملاءمة الأنظمة الإداريّة الدائمة لحاجة المؤسسة، فالنظام الإداري متغير باستمرار حسب متغيرات البيئة الداخليَّة والخارجيَّة للشركة وهذا ما دفع إلى المقدمة مفهوم الإدارة الإستراتيجيَّة للشركات والمؤسسات، ووضع الأهداف الإستراتيجيَّة للشركة على مستوى الإدارة العليا وتحويلها إلى سياسات، وخطط متدرجة ومتفاعلة مع كافة أقسام الشَّركة بشكل يأخذ في عين الاعتبار التكاليف وإعادة توظيف رأس المال، والتنسيق بين الأقسام والسياسات الإستراتيجيَّة الموزعة على كلِّ قسم، وصولاً لتنفيذ هذه الإستراتيجيَّة على مستوى الإدارة العليا، لتحقق المؤسسة أهدافها وتحقق النجاح والتفوق في مجالها دون هدر الفرص أو الموارد،

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وتحديد وضع البيئة الداخليَّة والخارجيَّة للشركة بشكل يلائم تحقيق أهدافها بالشكل والوقت الأمثل مما يعزِّز قدراتها التنافسية.

لقد ولدت مفاهيم الإدارة الإستراتيجيَّة في الدول المتقدمة الأولى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أما في الدول النامية فكثيراً ما كان هناك تجاهل كامل للإدارة الإستراتيجيَّة في الفكر الإداريّ، بسبب نقص الدِّراسات والأبحاث، والاعتماد على مفاهيم الإدارة التقليدية العامة.

أما اليوم في عصر المنافسة والانفتاح الاقتصادي، وتكنولوجيا المعلومات لم يعد هناك بدٌّ للشركات الكبيرة المتطورة ولو متابعة الاستثمارات من ممارسة أساليب الإدارة الإستراتيجيَّة للحفاظ على نجاح الشَّركة، وتفوقها ووصولها لأهدافها الإستراتيجيَّة مع التكيف مع البيئة، والتهديدات الخارجيَّة والداخليَّة.

إن دور الإدارة في تطوير أداء الشركات (المنظَّمات) وضرورة تطوير هذا الدور بات مثار جدل واستفسار عالمي وإقليمي، ومجالاً للنقاش في الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية، ولدى العديد من المشتغلين والمهتمين بحقل الإدارة والاقتصاد، وذلك كله بقصد تحديد مفهوم وخصائص، ومدى تطور هذا الدور في تفعيل الاستثمارات الخارجيَّة التي تتولاها شركات القطاع العام.

ولقد جاء هذا الجدل حول دور الإدارة في قيامها بالمهام الحيوية في تطوير وتفعيل آليات العمل بالشركات من خلال الدور المهم الذي تؤديه الإدارة في تطوير وتفعيل آليات العمل من أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها الشَّركة، وإذا لم تؤدِّ الإدارة هذا الدور فسوف تواجه الشركة في سبيل تحقيق أهدافها صعوبات كثيرة، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها منظمات الأعمال في هذا العصر، والتسابق الكبير بين كلِّ الشركات للحصول على أكبر قدر من المكاسب، وأمام تلك التحديات أصبحت الإدارة التقليدية بعملياتها ووسائلها عاجزة عن تفعيل دور الشَّركة، وتحقيق أهدافها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وتنبع أهمية الدور المنوط بالإدارة في تفعيل وتطوير أداء الشَّركة، ولا سيما في إطار تعلق الأمر بإدارة الاستثمارات الخارجيَّة "كحالة شركة الاستثمارات الخارجيَّةالليبيَّة محلّ الدِّراسة" من حقيقة مفادها أن كل الشركات (المنظَّمات) تحرص على تحسين وتطوير أدائها للوصول إلى الأداء المتفوق، وأن واقع الشركات (المنظَّمات) يشير إلى أن مستوى نجاح الشركات في تحقيق ذلك يتفاوت حسب كفاءة الإدارة التي تقوم على العمل فيها [76].

إلى جانب ما سبق تزداد أهمية دور الإدارة في تفعيل أداء الشركات إذا ما ارتبط نشاط الشَّركة بإدارة رؤوس أموال ضخمة، حيث يقع على كاهل الإدارة في هذه الحالة عبء تحقيق التنمية للمجتمع، وإن كان هذا العبء يتم بطريق غير واضح، فذلك يسهم بالتالي في تحقيق التنمية لكافة القطاعات الأخرى في الدولة وهو ما ينطبق على حالة (شركة الاستثمارات الخارجيَّةالليبيَّة)، وإذا ما أخفقت فسيعود ذلك بالسلب على القطاعات الأخرى.

جدير بالذكر أن للإدارة دور كبير في تفعيل الاستثمار بالقطاع العام، بما يعود بالنفع على المجتمع وذلك من منطلق أن الإدارة تقوم بتزويد الاقتصاديين بالطرق الفاعلة في توظيف عناصر الإنتاج [77].

وإذا كان القطاع العام قد تمَّت تصفيته في الكثير من الدول، وأُحلَّ القطاع الخاص محلّه، فإن ذلك لا يعني اختفاء دور شركات القطاع العام في بعض الدول، فلا يزال القطاع العام في بعض الدول يمارس دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتماد هذه الدول على شركات القطاع العام في تحقيق استراتيجيتها التنموية، وإدارة أموالها بطريقة تحقق المنفعة على سائر قطاعات المجتمع، خاصة إذا كان لدى

---

[76] العلواني، حسن. 2004م. التنظيم الإداريّ: النظريات والمفاهيم الأساسية. جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ص61.

[77] حجي، طارق. 2006م. الإدارة والواقع العربي، فصول في الإدارة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. ص77.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

هذه الدول فائض في رأس المال تهدف إلى استثماره في الخارج، ليعود على المجتمع بالفائدة، وهو ما يتم في الحالة الليبيَّة في إطار ما يطلق عليه (المسئولية الاجتماعية للشركات).

وفي ذات الإطار يمكن القول إن القطاع العام في ليبيا كان ولا يزال أحد القطاعات الرئيسة التي اعتمدت عليها ليبيا فى تطوير سياستها الاقتصادية حيث ساعدت طفرة النفط في اتساع نشاط القطاع العام حيث وفرت للدولة الليبيَّة موارد مالية كبيرة ذهب جزء كبير منها في تمويل مشاريع ضخمة لم تتحمل مؤسسات الدولة التنفيذية عناء دراسة جدواها الاقتصادية.

ولقد ازدادت أهمية الدور المناط بالإدارة القيام به في منظمات القطاع العام نظراً لاتساع حجم المنافسة بين منظمات القطاع الخاص فيما يتعلق بجذب الاستثمارات، ولذلك عملت الكثير من المنظَّمات العامة على اتخاذ كافة الأساليب التي تمنح الإدارة صلاحيات واسعة تساعدها في الاستمرار بالمنافسة، ومن ثَمَّ تمَّ منح إدارة الشَّركة الليبيَّة للاستثمارات الخارجية صلاحيات تؤهلها للقيام بالدور المنوط بها لغرض تحقيق أهداف الشَّركة، حيث تتمحور تلك الأهداف حول استثمار الأموال الليبيَّة في الخارج في القطاعات الاقتصادية على أسس سليمة بما يساهم في المشاركة بدعم الاقتصاد الليبي، وتعدد مصادر الدخل، وتحقيق الأهداف المنوطة بها وهى تفعيل معدلات الاستثمارات الخارجيَّة، ولإدارة الشَّركة الحقّ في سبيل تحقيق ذلك تملك وتأسيس المشروعات، والإقراض والاقتراض، وإجراء كافة التصرفات القانونية، كذلك من حقِّ إدارة الشَّركة أن تتخذ في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة جميع أوجه النشاطات التي ترى أنها تحقق كلَّ أو بعض أهدافها، أو تنمية حقوقها ومصالحها، مثل دراسة الأفكار الاستثمارية التي يتقدم بها المستثمرون، ودراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وابتكار فُرص استثمارية جديدة، لطرحها للاستثمارالخارجي[78]

بناءً على ما سبق فقد بات الدور الاجتماعي للشركات في الدول العربية ولا سيما في ليبيا يكتسب أهمية متزايدة بعد تخلي العديد من الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية، والخدمية، حيث سعى عدد كبير من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعيةتأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه. ولاشك أن المسئولية الاجتماعية تعد حجر الزاوية، وأداة مهمة للتخفيف من سيطرة العولمة وجموحها، كما أصبح الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية مطلبًا أساسيًّا للحدِّ من الفقر من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية (شركات محلية أو مؤسسات دولية) بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا.

كما أن الرؤية الإسلامية للإستراتيجية الإدارية قد غُيبت في الدراسات المعنية، في حين أن مصادر التشريع الإسلامية قادرة على تقديم رؤية واضحة، فالإدارة الإسلامية بشموليتها هي عقيدة وعلم وفن. فهي عقيدة لأن تلك المبادئ والقواعد والقوانين التي تعتمد عليها، مستندة إلى القرآن الكريم والسُنَّة النبوية الشريفة، وأن تلك الموهبة والقدرة على استخدام هذه المبادئ والقوانين، تضع نصب أعينها مخافة الله تبارك وتعالى، والحرص على اتباع أوامره واجتناب نواهيه، للوصول إلى النتائج التي ترضي الله ورسوله والمؤمنين. وهي علم: لأنها تحوي مجموعة من المبادئ والنظريات، التي تمثل في مضمونها حقائق جوهرية وأساسية يمكن الاعتماد عليها. وهي فن: لكونها تعتمد على موهبة الشخص وقدرته على استخدام ذكائه في الطريقة المثلى، التي يتم فيها إخضاع تلك المبادئ والنظريات للوصول إلى أفضل النتائج.

---

[78] استند الباحث الى لائحة النظام الأساس للشركة العربية الليبيَّة للاستثمارات الخارجيَّة، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1198) لسنة 1981، المنشور على موقع الشَّركة العربية الليبيَّة للاستثمارات الخارجيَّةhttp://www. lafico. ly، تمّ الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 ديسمبر 2012.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

يسعى الباحث في هذه الدِّراسة إلى التَّعرُّف على دور الإدارة في تفعيل الاستثمار بالقطاع العام، من خلال دراسة دور الإدارة في شركة الاستثمارات الخارجيَّةالليبيَّة على اعتبار أنها أهمّ الشركاتالحكومية الليبيَّة التي تعتمد عليها الدولة في تطوير استثماراتها، والاستفادة من كافة الإمكانات الليبيَّة الهائلة التي تزخر بها ليبيا، كذلك يحاول الباحث تحليل جوانب الضعف في منظومة العمل الإداريّ تجاه استراتيجية تطوير الاستثمار بالقطاع العام.

1.2 مشكلة الدِّراسة

لقد أصبحت الشركات كافة ومن بينها شركة الاستثمارات الخارجيَّةالليبيَّة تعمل في بيئة أكثر تعقيداً نتيجة اندماج الأسواق، وظهور أسواق جديدة للعمل بسبب ما خلفته الاندماجات والتحالفات والشركات سواء على مستوى الشركات أو الدول، كما أن التغير المستمرّ في التكنولوجيا، والأسواق، والمنتجات، والخدمات، وتلاشي الفواصل الجغرافية في ظل العولمة تعدُّ من أكثر التحديات التي تواجه الشركات[79]، ولقد بات مطلوباً من الإدارة أن تمتلك القدرة على التفكير الاستراتيجي، ورؤية المستقبل، والتنبؤ بمتغيرات السوق، والاستجابة السريعة والمرنة لاحتياجات المستهلك، والتنبؤ بسلوكه في المستقبل[80].

وبات مطلوباً من الإدارة كذلك أن تنطلقهم رؤية من الرؤية الإسلامية للإستراتيجية الإدارية والاستفادة منها في صناعة القرار والآليات المتبعة في اتخاذ القرار، فالإدارة التي تستند إلى نصوص القرآن الكريم والسُنَّة النبوية الشريفة، وهما مصدرا التشريع الأساسيان في ديننا الإسلامي الحنيف، لا ريب أنها

---

[79]ياسين، سعد غالب. 2002م. الإدارة الإستراتيجيَّة. عمَّان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ص144.

[80]علي، علي حسين وآخرون. 1999م. الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال البيئة: الوظائف والاستراتيجيات. عمَّان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. ص122.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

إدارة مؤمنة في مقامها الأول، وتستلهم عقيدة الدين الإسلامي، ذلك الدين الذي يُحَرِّض على العمل لإصلاح المعيشة، ويحث على طلب العلم ويدعو لاستثماره، ويفسح لها مجال التفكر والتدبر. وغير هذا وذاك، فهو دين يرحم البشرية من ضعفها، ويُؤَمِّنها من خوفها، ولا يُحَمِّلها أكثر من طاقتها.

وتكمن مشكلة الدراسة في ظاهرة ميل القيادات الإدارية بشركة الاستثمارات الخارجية الليبية إلى تركيز السلطة، وعدم تفويضها لمرؤوسيهم، مما ترتب عليها بعض الآثار السلبية التي تواجه عمل المنظمات في ليبيا، كالتأخير في اتخاذ القرارات، وانشغال القيادات الإدارية العليا بأعمال إدارية روتينية، وعدم إتاحة الفرصة للقيادات في المستويات الأولى لتطوير أنفسهم، وإعداد الصفوف القيادية للمستقبل.

وحيث إن الباحث قام بدراسة استطلاعية في شركة الاستثمارات الخارجية الليبية وبالتحديد في قسم شؤون الموظفين، فقد استطاع أن يرصد الكثير من السلبيات التي تنعكس بصورة مباشرة على عمل الشركة فقد تمكن الباحث أن يتابع بعض الملاحظات التي أبداها العديد من العاملين في الشركة ومنها أن مدير الإدارة كثيراً ما يبتعد عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع رؤساء الأقسام أو مع العاملين، بشأن أمور إدارية، أو مالية تخص العاملين بالشركة

كما تتركز المشكلة في حاجة المؤسسات الليبية إلى نظام يتصف بالشفافية والنزاهة، والإفصاح الذي يمكن من خلاله كشف حالات الفساد، سواء كان فساداً مالياً أو إدارياً، وتكوين الآليات مناسبة للسيطرة عليها ومعالجتها

والفكر الإداري الإسلامي هو "مجموعة الآراء والمبادئ والنظريات، التي سادت حقلَ الإدارة، دراسةً ومُمارسةً عَبْرَ العصور والأزمنة، ويعد تشريعًا إسلاميًّا ما يصدر من هذه الآراء والمبادئ والنظريات

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

بالاستناد إلى توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية"، كما أن التشريعَ الإسلامي تشريعٌ مُستقل بذاته يَختلف عن التيارات الفكرية الأخرى؛ حيث إنه فكر لا يتَّجه نحو الفكر المادي في الإدارة، ولا يتطرف نحو الاتجاه الإنساني في الفكر الإداري المعاصر، بل نجده فِكرًا يُحقق التوازُن والانسجام والتوافُق بين مصالِحِ الفرد والجماعة، فلا فردية مطلقة، ولا جماعية مطلقة، فالمصالح متكافئة؛ بحيث لا تطغى بعضها على بعض، إنما تُكمِّل بعضها البعض[81].

وفي ظل توجه منظمات الأعمال إلى اقتصاد السوق بات على إدارات منظمات القطاع العام البحث عن طرق إستراتيجيات فاعلة من أجل تفعيل الاستثمار بالقطاع العام، ومن ثم بات يقع على عاتق الإدارات مهمة تفعيل وتطوير معدلات الاستثمار، ولذلك تتمحور المشكلة البحثية التي يسعى الباحث إلى تحليلها وتوصيفها وإيجاد علاج لها حول الدور الذي تسهم به إدارة شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة كأحد نماذج شركات القطاع العام في ليبيا في تفعيل الاستثمار بها، ويمكن بلورة المشكلة البحثية في صيغة عدة تساؤلات على النحو الآتي:

1.3 أسئلة الدِّراسة:

بناءً على المشكلة البحثية تُطرح التساؤلات الآتية لإيجاد إجابات عنها:

1- هل هناك تأثير مباشر للإدارة الإستراتيجيَّة على تفعيل الاستثمار، وما هي الأسس الإسلامية لهذه الإدارة؟

2- هل هناك تأثير مباشر للإدارة الإستراتيجيَّة على تطوير منظومة العمل؟

---

(81) السلطان، فهد صالح. 1991/1412.النموذج الإسلامي في الإدارة : منظور شمولي للإدارة العامة. الرياض : مطابع الخالد. د.ط. ص66.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

3- هل هناك تأثير مباشر للإدارة الإستراتيجيَّة على معالجة قضايا الاستثمار؟

4-كيف تؤثّر الإدارة الإستراتيجيَّة على تطوير الاستثمار بشكل مباشر؟

1.4 أهداف الدِّراسة:

تهدف هذه الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التَّعرُّف على دور الإدارة الإستراتيجيَّة في شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة في تفعيل الاستثمار، وتقديم رؤية إسلامية مختصرة للإدارة الإستراتيجية.

2-التَّعرُّف على دور الإدارة الإستراتيجيَّة في شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة في تطوير منظومة العمل بشركات القطاع العام.

3-التَّعرُّف على دور الإدارة الإستراتيجيَّة في إمكانية معالجة قضايا الاستثمار.

4-التَّعرُّف على دور الإدارة الإستراتيجيَّة في تطوير الاستثمار.

1.5 أهمية الدِّراسة:

تنبع أهمية الدِّراسة من الناحيتين العلمية والتطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

1.5.1 الناحية العلمية:

من الناحية العلمية تسهم هذه الدِّراسة في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الليبيَّة على وجه الخصوص بهذا النوع من الدِّراسات التي بات الحقل العلمي الليبي يحتاج إليها بشدة في ظلِّ قلَّة المعروض العلمي الذي يختصّ بالبحث في هذا الفرع من العلوم الإداريّة ذات الصبغة الاقتصادية، وتأتي خصوصية هذا البحث في تناوله لموضوع شركات القطاع العام التي لم يعد كثير من الباحثين يلتفت إليها رغم أنها ظاهرة موجودة بالفعل في عدد من الدول، ولا سيما في الحالة الليبيَّة، ومن ثم فهذه الدِّراسة تفيد من

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الناحيتين الإداريّة والاقتصادية، وقد تشكل نواة علمية يمكن من خلالها أن يتم طرح العديد من الدِّراسات العلمية ذات الصلة، والتي قد تمثل إضافة مهمة لحقل العلوم الإداريّة.

1.5.2 الناحية التطبيقية:

تنبع أهمية الدِّراسة من كون الاستثمار مصدرَ التنمية الاقتصادية والمحركَ الأساس لدفع عجلتها في ليبيا، حيث صار السبيل الأمثل لمواجهة التحديات القائمة، في ظل أوضاع ومتغيرات تأخذ المنطقة والعالم إلى مرحلة جديدة قد تكون أكثر تعقيداً من الأوضاع الراهنة. ومما لا شك فيه أن إدارات شركات القطاع العام تتحمل مسئولية تطوير وتفعيل معدلات الاستثمار في ظلّ تدني مستوى هذه المعدلات بالقطاع العام خاصة بعد فترة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته ليبيا خلال عام 2011، غير أن حالة الاستقرار النسبي الذي شهدته ليبيا عام 2012م قد أدى إلى حدوث انفتاح كبير في الاقتصاد الليبي، ووجودتطلعات لدى القطاع العام في إحداث طفرة استثمارية مستقبلية يمكن أن تسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية بليبيا، إلى جانب دعم النشاطات المنتجة التي تساهم في تحقيق التنويع الانتاجي، واعتماد إدارة رشيدة لقطاعات الاستثمار، ولا سيما في المجال الرئيس بالدولة الليبيَّة، وهو قطاع النفط.

وبناءً على ما سبق سوف تفيد الدِّراسة على المستوى الإداري حيث ستطرح العديد من القضايا التي تمسُّ دور الإدارة في شركات القطاع العام وتفيد صانعي القرار الإداريّ الليبي فيما يختصّ بتفعيل معدلات الاستثمار.

1.6 حدود الدِّراسة:

تنحصر حدود الدِّراسة في الحدود المكانية والزمنية والموضوعية كالآتي:

الحدّ المكاني: الحدود المكانية لهذه الدِّراسة هي مقرُّ الشَّركة الليبيَّة للاستثمارات الخارجيَّة بمدينة غريان في ليبيا، وذلك لتحليل نشاطات شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة، وتفعيل الاستثمار خارج ليبيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الحدّ الزمني: تنحصر الحدود الزمنية للدراسة فيما بين عام 2012م وحتى عام 2013م.

الحدّ الموضوعي: حاول الباحث في هذه الدِّراسة تحليل الدور الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الاستثمار بشركات القطاع العام بالتطبيق على شركة الاستثمارات الخارجيَّةالليبيَّة واتخاذها نموذجاً له.

1.7 عينة الدِّراسة:

تتمثل عينة الدراسة في مجموع العاملين في شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة، وقد تمَّ اختيار عينة قصدية تتمثل في (250) مفردة والحجم الكلي لمجتمع الدراسةالبالغ عدده (1200).

1.8 مبررات الدراسة

لقد وقع اختيار الباحث لدراسة إستراتيجية الإدارة في تفعيل الاستثمار في شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة، لذلك لعدد من الأسباب منها:

1- أهمية التخطيط الإستراتيجي في ظلِّ تعقد بيئة الأعمال حيث اندمجت الأسواق العالمية، وظهرت أسواق جديدة للعمل.

2- إن الاستثمارات الخارجيَّة الليبية تعدُّ أحد أهم روافد الاقتصاد في الدولة، وإذا ما تمَّ تفعيل الدور الذي تقوم به شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبية فسوف ينعكس هذا الأمر بشدة على معدلات النمو في الاقتصاد الليبي بشكل عامّ.

3- عدم وجود اهتمام بحثي كاف يختص بالدور الذي تساهم به شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة على المستويين الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

والى جانب هذه الأسباب فإن دافع الباحث للبحث في هذا الموضوع هو رغبته في تقديم رؤية استراتيجية بين يدي صانعي القرار الاستثماري في شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة،ويمكن أن تساهم في تطوير، وتفعيل دور الشَّركة نحو مسئولياتها سواء كانت المسئولية اجتماعية أو تلك المسئولية التي تأخذ

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الطابع الاقتصادي، ولفت أنظارهم إلى الأسس الإسلامية في عملية الإستراتيجية الإدارية التي يمكن أن تشكل دفعاً قوياً في عملية صناعة القرار في المؤسسات العامة والخاصة، والاهتداء من ثمَّ بهذه الأسس في وضع الإستراتيجيات الإدارية في مستوياتها المختلفة.

1.9 الدِّراسات السَّابقة

يتناول الباحث عدداً من الدِّراسات السابقة في مجال البحث والتي يمكن الاستفادة منها والسير علي هديها وذلك على النحو التالي:

1. **سامي راشم دياب، تقييم أداء الهيئة العامَّة لتشجيع الاستثمار فى قطاع غزة – فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011م.**

هدفت الدِّراسة إلى تقييم أداء الهيئة العامَّة لتشجيع الاستثمار في قطاع غزة (فلسطين)، من أجل معرفة المحددات الرئيسة لأداء الهيئة، وبيان مدى قدرتها على أداء مهامها وواجباتها بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافها، وتوضيح المعوقات التي تحد من قدرتها على أداء هذه المهام.

وقد تمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الطريقة الإحصائية، والاعتماد على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدِّراسة نظراً لصغر حجم مجتمع الدِّراسة المكون من فئتين: الأولى: جميع موظفي الهيئة العامَّة في قطاع غزة وعددهم (48) موظفاً. الثَّاني: جميع مديري الشركات في كل القطاعات الاستثمارية وعددهم (288) مديراً.

وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أ- ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ب- ضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعده من قبل الهيئة العامَّة لتشجيع الاستثمار، ولاسيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بها مهام تسهيل الاستثمار، وضمان سرعة إنجاز المعامات الخاصَّة بالمستثمرين.

وتعدُّ هذه الدِّراسة لصيقة الصلة بدراسة الباحث حيث إن استراتيجيات تطوير الاستثمار وفقاً لنظام الشَّركة الميَّة للاستثمارات الخارجيَّة لا يمكن أن يتمَّ دون أن يكون هناك سند قانوني يساعد القائمين على العمل الإداري بالشَّركة على العمل والتطوير والاستمرار، كما أن الإستراتيجيّة التي تضعها الشَّركة لابُدَّ وأن تشتمل على الجانب القانوني، هذا إلى جانب سرعة الإنجاز في العمل. وبذلك يمكن الاستفادة من هذه الدِّراسة في الإجابة عن أحد تساؤلات دراسة الباحث، والتي تتعلق بدور الإدارة الإستراتيجيّة في إستراتيجيَّة تطوير الاستثمار بالقطاع العام.

2. **أميرة محمد عادل عبد الرحمن، دور التخطيط الإستراتيجيّ في تحقيق الميزة التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام العاملة في مجال السياحة بجمهورية مصر العربية:دراسة مقارنة بين شركة مصر للسياحة وفروع الشركات دولية النشاط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008م.**

هدفت الدِّراسة إلى معرفة دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام العاملة في مجال السياحة بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة بين شركة مصر للسياحة وفروع الشركات دولية النشاط مع محاولة تشخيص الوضع الراهن لقطاع السياحة في مصر من خلال تحليل القطاع السياحي في مصر، والعمل على تطوير الوضع التنافسي بالارتفاع بمستوى مهارات العمالة عن طريق التدريب المستمرّ، والتعليم بالإضافة إلى الارتفاع بالوعي السياحي، والأنشطة التي تكفل تنفيذ هذه الإستراتيجيّة وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج كالآتي:

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

أ-أصبح التخطيط الإستراتيجيّ من العوامل المهمَّة التي تساعد الشركات دولية النشاط على تحقيق أهدافها.

ب-إن التخطيط الإستراتيجيّ يساعد شركات قطاع الأعمال العام على اقتحام الأسواق الدولية.

ج- تعدُّ المراقبة المستمرة للبيئة التسويقية عملية مهمة لبقاء المنظمة، ولتحقيق أهدافها طويلة الأمد.

وتساهم هذه الدِّراسة في التعرف على الدور الذي يمكن أن يمثله التخطيط لاستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام، وهو ما ينطبق على دراسة الباحث التي تتمحور في مجملها حول الدور الإستراتيجي للإدارة في الشَّركة الليبيَّة للاستثمارات الخارجيَّة، وبذلك فهذه الدِّراسة ذات علاقة وثيقة بدراسة الباحث ويمكن من خلالها عقد مقارنة بين ما توصلت إليه نتائج هذه الدِّراسة والدِّراسة التي بصددها الباحث، خصوصاً في مجال العلاقة بين الإدارة الإستراتيجيّة وتفعيل الاستثمار، وهو ما يتمكن من خلاله الباحث في تحليل مدى صحة أو خطأ الفرض الأول والمتعلق بالعلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين دور الإدارة الإستراتيجية في شركة الاستثمارات الخارجيَّة الليبيَّة وتفعيل الاستثمار.

3. **إبراهيم الديب القذافي، الاقتصاد الليبي وفاعليته في استقطاب الاستثمارات الخارجيَّة المباشرة (1995-2007م)، رسالة ماجستير، أكاديمية الدِّراسات العليا، مدرسة الدِّراسات الإستراتيجيّة والدولية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ليبيا، 2008م.**

تناول الباحث الآليات التي يمكن من خلالها استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولذا فقد أشار إلى أن الأسواق أصبحت أكثر تنافسية في إطار مبادئ العرض والطلب التي تحكمها الفرص الاستثمارية المتاحة، وتدعمها الميزات التنافسية، والموقع الاستثماري، والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدول للمستثمرين، مما يؤدي ذلك إلى حرية حركة السلع، وتدويل رؤوس الأموال، والاستثمارات، وخلق فرص جديدة للعمل، وتعزيز الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من العوامل التي أصبحت تمثل أركان النمو الاقتصادي والثروة والازدهار التي تسعى دول العالم إلى تحقيقه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج كالآتي:

أ- لا يزال الاستثمار في ليبيا يحتاج إلى توفير مناخ جيد في البيئات الاقتصادية والقانونية والسياسية.

ب- تمتلك ليبيا من الموارد والمؤهلات ما يؤهلها لأن تجتذب العديد من أنواع الاستثمارات الأجنبية.

على الرغم من أن الدِّراسة تتناول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، والآليات التي يمكن من خلالها استقطابه، وتشير إلي أن الأسواق أصبحت أكثر تنافسية في إطار مبادئ العرض والطلب التي تحكمها الفرص الاستثمارية المتاحة، غير أن هذه الدِّراسة تجيب عن تساؤل مهمّ وهو ما دور الإدارة الإستراتيجية في إمكانية معالجة قضايا الاستثمار، حيث إن الاستثمار وان كان يتمّ خارج ليبيا عن طريق شركة ليبية عامة مملوكة للدولة غير انه يحتاج إلي إدارة رشيدة حتى تستطيع ان تستفيد من فوائده مما ينعكس في النهاية علي الاقتصاد الليبي، ورفع مستوى معيشة المواطن الليبي ذاته.

4. **مفتاح المبروك محمد عمران، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الجماهيرية الليبيَّة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد النقل الدولي واللوجيستيات، 2008م.**

هدفت إلى وصف وتحليل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا من خلال تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية بهدف إقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامَّة للدولة وذلك من خلال بناء الخبرات والكوادر الفنية الليبيَّة، وتطوير المنتجات الوطنية مما يساعد على دخولها للأسواق العالمية، وقد خلص الباحث إلى أنه من الأجدر أن يتمَّ الاستثمار في القطاعات الرئيسية كقطاع البترول في داخل ليبيا بدلاً من تصديره بوصفه منتجاً خاماً.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

أ- وأصبح الاستثمار الأجنبي من أهمِّ العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ب- ضرورة اتخاذ عدة إجراءات على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وتحسين الإطار التشريعي من أجل تدفق الاستثمار الأجنبي.

حاولت الدِّراسة إلقاء الضوء على السياسات التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا ورفع مستوى معيشة المواطن الليبي، وهو ما يتطلب من الإدارة الإستراتيجيّة للشركة الليبيَّة العامَّة للاستثمارات الخارجية أن تتفاعل معه، وتحاول تسخير مقدرات الشَّركة لدعم هذا التوجه، وهو ما يمكن الباحث من تحليل فرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الإدارة الإستراتيجيّة، وإستراتيجيَّة تطوير الاستثمار بالقطاع العام.

5. مدحت محمد عبد العزيز، **الدور الإستراتيجيّ لمجالس الإدارات: مع التطبيق على شركات قطاع الأعمال العام المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008م.**

تناولت الدراسة بحث الدور الإستراتيجي لمجالس الإدارات مع التطبيق على شركات قطاع الأعمال العام المصرية، بهدف تحسين قدرتها التنافسية، وذلك بالاستفادة من خبرات الشركات دولية النشاط العاملة في المجال نفسه بجمهورية مصر العربية والتي يعدُّ التخطيط الإستراتيجيّ أحد مصادر قوتها، ومدخلاً أساسياً في تحقيق النجاح في مجالات عملها، وكسب المنافسة التجارية، والتغلب على منافسين لها من شركات محلية وعالمية.

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أ- تقوم الإدارة بالدور الرئيس والمؤثر في تحقيق أهداف المنظمات خاصّة فى قطاع الأعمال العام.

ب- تعاني شركات قطاع الأعمال العام المصرية من نقص الإدارة الإستراتيجيّة الناجحة التي تؤهلها.

وهذه الدِّراسة يمكن الاعتماد عليها لتحليل الفرض التالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

دور الإدارة الإستراتيجيّة وتطوير منظومة العمل بشركات القطاع العام، وأيضاً تساعدنا في الإجابة عن التساؤل الآتي: ما دور الإدارة الإستراتيجيّة في تطوير منظومة العمل بشركات القطاع العام؟

وذلك انطلاقاً من أن مجلس الإدارة هو الهيئة الحاكمة لأي منظمة. فهو يتأكد من أن المنظمة أو الشَّركة لديها كلّ ما تحتاج إليه لتنفيذ مهمتها، وأنها تنجز بصورة قانونية، وأخلاقية، وفعالة. وفي نهاية المطاف، يكون المجلس مسئولاً أمام المجتمع، والمانحين، والشركاء، وأصحاب المصلحة الآخرين لديها، وأمام القانون أيضاً.

6. **عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة إلي المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، بعنوان: نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس، في الفترة 29 يونيو 2006م.**

تناول الباحث التعريفات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بيَّن أن الاستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشَّركة تمثل فروعًا للإنتاج أم للتسويق والبيع أم لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعةً أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية.

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أ-تعاني ليبيا من تدن في حجم الاستثمارات الأجنبية نتيجة غياب المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب-تقوم ليبيا بسياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار توجيهات الانفتاح، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ج - ضرورة العمل على استيفاء متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

تعدُّ هذه الدِّراسة من الدِّراسات الجيدة للاجابة عن التساؤل الآتي: ما دور الإدارة الإستراتيجيّة في إمكانية معالجة قضايا الاستثمار، حيث إن قضايا الاستثمار أصبحت من أهم القضايا التي تحتاج إلى إستراتيجيّة إداريَّة مرتفعة المستوى خاصّة في ظلِّ الوقت الحالي.

7. **ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر:الدروس المستفادة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس 29-30 أكتوبر 2006م.**

حاولت الباحثة دراسة وتحليل تجارب الدول النامية والسباقة في مجال الاستثمارات الأجنبية للوقوف على المحددات التي تُعيق الاستثمار الأجنبي للبيئة المحلية الليبيَّة، ولتحقيق هذا الهدف تناولت الباحثة تجارب الدول النامية والدول الأخرى السباقة في الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما ركّزت على محددات استقرار ونمو الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية، وقد خلصت الباحثة إلى أهمية توفير المعلومات والإحصاءات على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي بالأخصّ في ما يتعلق بالأداء الاقتصادي الكلي لما له من تأثير مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

أ- عدم وجود خارطة استثمارية بشأن مواقع توفر المواد الخام الممكن استغلالها لإقامة المشروعات.

ب- الحاجة إلى توقيع المزيد من اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمار في ليبيا.

8. **فؤاد حسن الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسئولية الاجتماعية للشركات، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2003م.**

يرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن تطبق في جميع الإدارات والأقسام، ويجب أن تكون مسئولة اجتماعياً، وهذا يعني أن إدارة الإنتاج مثلاً يجب أن تراعي موضوع السلامة للموظفين،

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

والموارد البشرية تقدم برامج أعلى من قوانين العمل والعمال لموظفيها وهكذا، وقد ظهر اليوم ما يسمى بالاستثمار المسئول، وهو أن أي مؤسسة مالية تقدم إعانات مالية يجب أن تكون الاستثمارات المراد دعمها (مسئولة) من خلال التأكد من طبيعةنشاطات الشَّركة، المزمع تقديم دعم لها سواء مالياً أو فنياً، وطبيعة عملها وعلاقته بالمجتمع والبيئة، فإذا كانت تضر بالبيئة مثلاً يجب تجنب التعامل معها، كما يجب على الشركات والبنوك والمؤسسات المالية توعية العملاء في عملية الاستثمار الذي يطلبه مثل القروض الاستهلاكية وتوافقها مع دخل العميل وتنبهه لذلك.

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أ- إنَّ عدم تفريق بعض الشركات بين المسؤولية الاجتماعية والزكاة أو خدمة المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى الخلط في مصطلح (المسؤولية الاجتماعية للشركات).

ب- إنّ وجود لفظ "اجتماعية" دليل على خدمة المجتمع، وهو أمر خاطئ، وأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني تقديم برامج ومنتجات مستدامة تحول الفرد من محتاج إلى منتج.

وهذه الدِّراسة تساعدنا في الإجابة عن السؤال الآتي: ما دور الإدارة الإستراتيجيّة في تطوير منظومة العمل بشركات القطاع العام؟ وتحليل الفرض التالي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الإدارة الإستراتيجيّة وإمكانية معالجة قضايا الاستثمار.

9. **محمد عبد الله البرعي، محمود عبد الحميد البرعي (تحرير)، الإدارة في الإسلام، ندوة الإدارة في الإسلام، البنك الاسلامى للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، سبتمبر 1990م.**

يوضح الكاتب أن البحث عن منهج إسلامي ليس بالعسير، فلو أخذ العلماء في دراسة أحكام الدين كلّ فيما تخصص فيه في محاولة للمواءمة بينها وبين ما اكتسبه من علم وثقافة غربية أو شرقية، وهذا يفرض بالضرورة على العلماء ورجال الدين ان يقتربوا من منهج الإسلام، خصوصاً بعد أن ابتعد أغلبهم

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

عنه لفترات كانوا فيها مشغولين بدراساتهم وتعايشهم فى أوساط غير إسلامية أبعدتهم عن منهج الإسلام فى كل ما يمارسونه من أعمال فى إطار المناهج العصرية التى تأثروا بها إلى حين، وهى لا تتفق مع منهج الإسلام علماً وتطبيقاً، ولعلَّ هذه الظاهرة قد ساعدت على دفع الكثيرين من العلماء المسلمين إلى البحث عن صيغ علمية للتوفيق بين الفكر الاسلامي والفكر المعاصر فى جميع المجالات ولا سيما مجال الإدارة.

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أ- إن ما تشتمل عليه عملية الإدارة فى الإسلام من معارف هي طريق الدول الإسلامية إلى تحقيق التقدم والرقي.

ب- تقوم الشريعة الإسلامية على ثبات المبدأ، وجواز اختلاف الأساليب، لأن الدين الاسلامي دين أزلي لا يختص بمكان وزمان معين.

وهذه الدِّراسة ستساعدنا في الإجابة عن السؤال الآتي: ما دور الإدارة الإستراتيجيّة في إستراتيجيَّة تطوير الاستثمار بالقطاع العام؟ وذلك انطلاقاً من أن الإدارة في الإسلام تتميز بنظرتها الشاملة للمجتمع ككلّ وبتحقيق المصلحة العامَّة.

10- Barth. E. Mary, "Towards objective standards for a comprehensive Financial control system, The Accounting Harvard Un. , Vol. 69. No. 1 Jan 2001.

بيرث اى ماري، نحو معايير موضوعية لنظام مراقبة مالية شاملة.

اهتمت هذه الدِّراسة بمشكلة إعداد أنماط إعادة التغذية بالمعلومات من خلال الرقابة على أداء الوحدات الحكومية، وقد انتهى الباحث إلى أهمية الاعتماد على معايير دولية شائعة التطبيق لترشيد الأداء الإداري والمالي، وقد أكّدت الدِّراسة على أهمية وجود معايير عالمية متفق عليها لضمان شفافية الأداء الحكومي، وحسن استخدام الموارد المتاحة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ويمكن الاستفادة من هذه الدِّراسة في دراسة الباحث من خلال التعرف على المعايير التي تعتمد عليها الشَّركة الليبيَّة للاستثمارات الخارجيَّة، وما إذا كانت تعتمد على مبدأ الشفافية من عدمه، وما إذا كانت إدارة الشَّركة تعتمد عل أسلوب مراقبة خطط العمل.

11- David r. Fred (2005) (strategic management) concepts & cases 10/ed. by Pearson Education. Inc.

ديفيد ار فريد، الإدارة الإستراتيجيّة، المفهوم والأمثلة.

يرى الكاتبان أن الإدارة الإستراتيجيّة تمثل منظومة من العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليل البيئة الداخليّة والخارجيَّة وصياغة إستراتيجيَّة مناسبة وتطبيقها وتقييمها في ضوء تحليل أثر المتغيرات المهمة عليها، وذلك بما يتضمن تحقيق ميزة إستراتيجيَّة للمنظمة وتعظيم إنجازها في أنشطة الأعمال المختلفة.

وتختلف الإدارة الإستراتيجيّة عن التخطيط الإستراتيجيّ، والتخطيط التشغيلي، فالإدارة الإستراتيجيّة هي ثمرة تطور مفهوم التخطيط الإستراتيجيّ وتوسيع لنطاقه وتنمية لأبعاده، فالتخطيط الإستراتيجيّ هو عنصر من عناصر الإدارة الإستراتيجيّة وليس الإدارة الإستراتيجيّة بعينها، لأن الإدارة الإستراتيجيّة تعني أيضاً إدارة التغيير التَّنظيمي وإدارة الثقافة التَّنظيمية، وإدارة الموارد، وإدارة البيئة في الوقت نفسه، فالإدارة الإستراتيجيّة تهتمّ بالحاضر والمستقبل في آن معاً، في حين أن التخطيط الإستراتيجيّ هو عملية تنبؤ لفترة طويلة الأجل، وتوقع ما سيحدث وتخصيص الموارد.

ويمكن الاستفادة من الدِّراسة السابقة في التعرف على مضمون التخطيط الإستراتيجيّ حيث تقسم وحدة العمل الإستراتيجيّ عادة إلى عدد من الأقسام الفرعية والتي يمثل كلّ منها جانباً وظيفياً محدداً. ومعظم المنظمات تميل إلى وجود وحدات تنظيمية مستقلة لكلّ من (الإنتاج، والتسويق، والتمويل، والأفراد)، وكلّوحدة تنظيمية من هذه الوحدات تمثل أهمية بالغة سواء للوحدات أو للمنظمة ككلّ. وعلى مستوى هذه الوحدات الوظيفية تظهر الإدارة الإستراتيجيّة الوظيفية. والمستوى الإداري يمثل عملية إدارة مجال معين

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

من مجالات النشاط الخاصّ بالمنظمة والذي يعد نشاطاً مهماً، وحيوياً وضرورياً لاستمرار المنظمة، فعلى سبيل المثال تهتم الإدارة الإستراتيجيّة على مستوى وظيفة التمويل بعملية وضع الموازنات، والنظام المحاسبي، وسياسات الاستثمار، وبعمليات تخصيص التدفقات النقدية.

12- خيري أنيس شتى: جودة الخدمة وأهميتها في تعزيز المركز التنافسي للمنظمة، دراسة تطبيقية على الشَّركة الوطنية لتموين الحقول والموانئ النفطية خلال فترة (2001- 2005م). رسالة ماجستير غير منشورة (قسم التوثيق/ أكاديمية الدِّراسات العليا، جنزور، 2007م.

تناولت الدِّراسة إحدى الموضوعات الحيوية المهمَّة ألا وهي جودة الخدمة، لذلك نجد المنظمات المعاصرة تسعى إلى التحسين والتطوير في السوق الذي تعمل فيه.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدِّراسة (جودة الخدمة وأهميتها في تعزيز المركز التنافسي للمنظمة) بالتطبيق على الشَّركة الوطنية لتموين الحقول والموانئ النفطية، حيث تكمن مشكلة الدِّراسة في ضعف المركز التنافسي (الحصة السوقية) للشركة محل الدِّراسة، حيث قامت الدِّراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

أثبتت الدِّراسة صحة الفرض الأول الذي ينصُّ على أن انخفاض جودة الخدمات المقدمة من الشَّركة الوطنية لتموين الحقول والموانئ النفطية يؤدي إلى تدهور مركزها التنافسي.

كما أثبتت الدِّراسة صحة الفرض الثاني الذي ينصُّ على أن انتشار المنافسة في مجال نشاط الشَّركة في السنوات الأخيرة، وتميز خدماتهم أدى إلى اتجاه المنتفعين إليهم، والعزوف عن طلب خدمات الشَّركة محل الدِّراسة".

كما تمَّرفض العرض الثَّالث، الذي ينصُّ على أن الافتقار للكوادر الفنية المتخصصة في دراسة السوق ومتطلباته، ودوافع الفئات المستهدفة واحتياجاتهم، وتحديد البدائل من الخدمات المقدمة التي يمكن أن تشبع رغباتهم لها أثرٌ سلبي على تفضيلات المنتفعين بالخدمات المقترحة من قبل الشَّركة محلّ الدِّراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وتعدُّ هذه الدِّراسة لصيقة الصلة بدراسة الباحث حيث يمكن الاعتماد عليها في بناء فروض الدِّراسة والإجابة عنها.

التعليق العام على الدِّراسات السابقة واختلافها عن الدِّراسة الحالية:

من خلال عرض الدِّراسات السابقة تبين للباحث الملاحظات الآتية:

1- ركَّزت معظم الدِّراسات السابقة على تفعيل الاستثمار في المستوى الداخلي (داخل الدولة)، وهو ما يختلف مع دراسة الباحث، حيث تركز هذه الأخيرة على الدور الذي تقوم به الشَّركة الليبيَّة للاستثمار الخارجي في تفعيل الاستثمار على المستوى الخارجي أي (خارج ليبيا).

2- لم تتعرض الدِّراسات السابقة بشكل مباشر للدور الذي تقوم به الإدارة في تفعيل سياسات الاستثمارات، بينما تتعرض هذه الدِّراسات للدور الإدارة على مستوى الاستثمارات الخارجيَّة، وهو ما يختلف عن دراسة الباحث التي تحاول تحليل الدور الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الاستثمارات الخارجيَّة.

3- لم تشر الدِّراسات السابقة بشكل مفصل لأهمية شركات القطاع العام، في تفعيل وتطوير الاستثمار على المستوى الخارجي، وهو ما يميز دراسة الباحث، والتي يسعى من خلالها إلى عرض دور شركات القطاع العام في تفعيل الاستثمارات الخارجيَّة من أجل تحقيق التنمية الاقتصاديَّة على مستوى الداخل الليبي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA